على ضوء ذكرى تأسيسه الثلاثين

المؤتمر بين متطلبات الإصلاح الداخلي وتحديات المستقبل

يحيى علي نوري

< يكاد المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم السياسي على الساحة اليمنية الذي يحتفل كل عام بذكرى تأسيسه من خلال العديد من المظاهر الاحتفالية التي منها عقده للندوات والحلقات النقاشية والمحاضرات واللقاءات الموسعة..

وباعتبار ذلك صار تقليداً تحرص مختلف الفعاليات المؤتمرية على القيام به فإنه في الوقت ذاته بات يمثل الاحتفاء بذكرى التأسيس مناسبة مهمة للمؤتمريين لمراجعة وتقييم مختلف جوانب نشاطهم بهدف تجاوز كل مناطق الاعتوار التي تشوب نشاطهم والدفع به إلى آفاق أوسع من العطاء والتميز بالصورة التي تتفق مع حجم تنظيمهم المؤتمر الشعبي العام وعظمة الانجازات التي حققها على طول مسيرته والتي نحتفي اليوم بذكراها الثلاثين ويعتز بقدرته كتنظيم على التعاطي المقتدر والقوي مع كافة التحديات والصعوبات التي واجهته وانتصر من خلالها للمثل والقيم والمبادئ التي قام من أجلها خدمة للوطن وتعزيزاً لمساره الحضاري الشامل على أرضية قوية أساسها الدولة اليمنية الحديثة.

تحديات عاصفة

ولاريب ان الذكرى الثلاثين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام تأتي في ظل تحديات عاصفة وفي ظل ظروف دقيقة وحساسة تشهدها البلاد نتيجة الأزمة السياسية الخانقة التي تعاني منها منذ أكثر من عام ونيف علاوة على فضاعة التداعيات الخطيرة التي انتجتها هذه الأزمة وباتت تعصف بالوطن وانجازاته علاوة على ما احدثته من مخاطر حقيقية على حاضر ومستقبل المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي، وهي مخاطر دفعت بالعديد ممن يشتغلون بعملية الرصد والتحليل للمسار الحزبي في اليمن مبكراً يتوقعون أفول المؤتمر من المشهد السياسي الراهن، لكنها توقعات سرعان ما تبخرت وتلاشت في ظل الصمود الاسطوري لتنظيم المؤتمر الشعبي العام وما أبداه من قدرة تفاعلية وحالة من الثقة الكبيرة في تعامله مع كل هذه المخاطر وأكد بالتالي قدرته على البقاء في المشهد كرقم صعب يستحيل تجاوزه أو تهميشه مهما كانت المبررات والحيثيات التي يحاول البعض التسويق لها بهدف إضعاف وحدته السياسية والفكرية وخلخلة صفوفه بما يهيئ لتلاشيه على غرار تلك الأحزاب الحاكمة العربية التي شهدت بلدانها تداعيات ومخاطر ما يسمى بالربيع العربي.

الإصلاحات

ولعل أبرز التحديات القادمة التي يتطلب على المؤتمر رفع همته وفاعليته وحيويته في التفاعل معها هي تلك المتعلقة بالاصلاحات الحقيقية التي تتطلبها عمليته التنظيمية بكل ما تمثله من أنظمة ولوائح وعلاوة على ذلك من فكره وأيديولوجيته الميثاق الوطني وفوق ذلك متطلبات تطوير الأداء الإداري بمهنية عالية وبالصورة التي تتفق مع المعطيات والتحديات الراهنة وما فرضته من معطيات جديدة يتطلب المواكبة معها فكراً وأداءً واستغلالاً امثل لكافة القدرات والطاقات والامكانات التي يتمتع بها المؤتمر على مستوى مختلف مدخلاته التنظيمية وبما يكسب قطاعاته المختلفة زخماً اعظم وتأثيراً بالغاً على مختلف التطورات الراهنة..

ثوب قشيب

وكم كنا نتمنى أن يدشن المؤتمر الشعبي العام وبصورة مصاحبة لاحتفاله بذكرى تأسيسه الثلاثين لندوة تناقش مختلف القضايا المتعلقة بنشاطه الراهن والمستقبلي وتكوين الصورة الكاملة للمشهد المؤتمري وتحديد المعالجات الناجعة التي من شأنها ان تدفع بمساراته خطوات متقدمة تكسبه حلة جديدة وثوب قشيب، يكون من خلالها أكثر استعداداً لخوض مرحلة جديدة من مسيرته تختلف تماماً في أساليبها وادواتها ووسائلها ويطلق العنان لمختلف قدراته وامكاناته البشرية والفنية من وضع المداميك القوية لخطة تحركه السياسي والتنظيمي على أسس وقواعد علمية تتفق مع حجمه ومكانته وعظمة تأثيره..

مرحلة جديدة

وحقيقة ان التصريح الذي أدلى به الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام أخيراً خلال لقائه قيادات شبابية وطلابية للمؤتمر، والذي أشار خلاله إلى أهمية التوجه صوب تحويل المؤتمر إلى حزب سياسي وبرامجي يمثل التعبير الصادق لتطلعات القطاع التنظيمي الكبير للمؤتمر الشعبي العام والممتد على مستوى مختلف الاطر الجغرافية الإدارية للوطن كما انه يمثل ايذاناً ببدء مرحلة جديدة للعمل المؤتمري.

وإذا كان البعض قد قلل من مضامين تصريح الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام باعتباره قد مثل اعترافاً بهشاشة وضعف المؤتمر الشعبي العام وعدم قدرته على الاستمرار فإن رأياً كهذا لا يعكس فهم واستيعاب هؤلاء للأهداف والمقاصد التي يعنيها الزعيم ويتطلع ومعه الوسط المؤتمري إلى تحقيقها خاصة وان الهدف هو التعاطي مع مرحلة جديدة من مسيرة المؤتمر تختلف، حيث ينتقل اليوم إلى موقع المعارضة بعد أن ظل حاكماً منذ العام ١٩٨٢م كما لا يعني تصريح رئيس المؤتمر تهميشاً للمرحلة الماضية في مسيرة المؤتمر فالمؤتمر الشعبي العام كان وعبر مختلف محطات مسيرته تنظيماً فاعلاً وقوياً في تفاعله مع كافة متطلبات الساحة كما كان التنظيم الأكثر استجابة لمتطلبات الواقع اليمني وهو ما تعبر عنه برامجه السياسية والانتخابية التي ظل ينتصر لمختلف الاهداف التي حملها وتمكن من خلالها من تغيير وجه الحياة اليمنية عبر اسهاماته الفاعلة في تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة الاصلاحات السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية وترسيخ مداميك الدولة اليمنية الحديثة وهي اهداف استراتيجية مازال يواصل بعنفوانه وقوته الانتصار لها ويتطلع في المستقبل القريب إلى المشاركة الفاعلة في رسم ملامح المستقبل.

ان المؤتمر الشعبي العام كان التنظيم الأكثر فاعلية في التعاطي مع الاصلاحات الداخلية وكانت مؤتمراته العامة الاعتيادية والاستثنائية محطات مهمة استغلها في تطوير وتحديث مختلف انظمته ولوائحه التي تنظم علاقاته الداخلية بمختلف تكويناته القيادية وكانت هذه الاصلاحات الجوهرية تستجيب للتحديات والمعطيات الجديدة، واكد من خلالها غير مرة انه قادر على ترجمة اهدافه ومبادئه واثبات وجوده وبصورة فاعلة، الأمر الذي جعله التنظيم السياسي المتميز عن غيره في البلاد العربية من نظرائه من الاحزاب الحاكمة التي تلاشت بفعل تداعيات ما يسمى بالربيع العربي وهي التداعيات التي استطاع المؤتمر تجاوزها تماماً وان يحافظ على مكانته ودوره في الحياة اليمنية وان يمثل اليوم شريكاً فاعلاً واساسياً في السير باتجاه المستقبل وتحقيق المزيد من الاهداف والتطلعات..

مستقبل المؤتمر

وعلى ضوء المعطيات الراهنة وما افرزه تصريح الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي اشرنا إليه فإن تطلعنا إلى مستقبل مؤتمري أكثر القاً وابداعاً هو ان قيادة المؤتمر السياسية والتنظيمية وعلى رأسها الزعيم علي عبدالله صالح سوف تواصل السير باتجاه تحقيق اصلاحات أكثر ملامسة للمطلب المؤتمري الراهن.

وهي الاصلاحات التي ستكون بلاريب الرد القوي على كافة التقولاتوالتقولات التي يحاول ضعفاء النفوس الترويج لها وشدهم إلى ذلك حلمهم المريض بأفول المؤتمر وهي تقولات واحلام لم تعد السخرية منها مقتصرة على الوسط المؤتمري خاصة وأن هناك العديد من القوى الوطنية التي تؤمن بعظمة واهمية استمرار المؤتمر الشعبي العام وبفكره الوسطي وانفتاحه على مختلف الفعاليات الوطنية وحرصه على تعزيز المشاركة الشعبية وهي القوى التي تفاعلت معه كتنظيم حاكم ووجدت معه متسعاً كبيراً في المشاركة السياسية وتفاعلت معه بفضل حرص المؤتمر على عدم الامساك بأدبيات الحكم بيد حديدية وتجرد عن الروح الديكتاتورية، وهي السياسة التي جعلت المؤتمر الاكثر قدرة على التعاطي مع المتغيرات والتحولات ومكنته من الحفاظ على حيويته وفاعليته وانجازاته وهيأت له اليوم متسعاً أكبر لمرحلة اهم وادق يدرك المؤتمر الشعبي العام عظمة الاستعداد لها وهو ما عبر عنه رئيس المؤتمر الشعبي العام في تصريحه الذي حرص على ان يواكب به احتفاء المؤتمريين وانصارهم وكل القوى الوطنية المؤمنة بدوره واسهاماته على ان يقدم التعبير الأمثل لاستعداد المؤتمر للراهن القادم اليمني.

وخلاصة.. ان فكرة تحويل المؤتمر الشعبي العام إلى حزب سياسي لا يعني بأي حال التخلي عن كافة اسسه وقواعده الفكرية والتنظيمية والتي تعد رائدة في الحياة الحزبية اليمنية، وانما تعني التطوير للعديد من الجوانب المتصلة بنشاطه ورفع قدراته المهنية بالصورة التي تستجيب للتحديات الراهنة وتزيد من رصيد المؤتمر على صعيد الانجازات الوطنية التنظيمية وسيظل الميثاق الوطني للمؤتمر وبكل ما يشتمله من مثل وقيم وحقائق الرؤية الوطنية والتنظيمية الصائبة التي تستلهم الحقائق الناصعة في تاريخ شعبنا القديم والحديث والمعاصر والأداة الأمثل لخوض غمار المستقبل بروح مؤتمرية متجددة.

وتلك حقائق سيعد لها المؤتمر المزيد من خططه وبرامجه خاصة في ظل مهامه القادمة المتصلة بالحوار الوطني الشامل وأثرائه للحياة اليمنية والحزبية بما يحافظ على التجربة الديمقراطية اليمنية وحتى خروج الشعب والوطن من أتون الأزمة الراهنة.

وللوطن والمؤتمر نقول مستقبل أفضل..

زاوية حارة

فيصل الصوفي

من فجَّر مقر الإصلاح.. وما وراءه؟

فجر يوم الجمعة فُجِّرت غرفة سكرتارية مقر حزب الإصلاح في الدائرة ١١ بالعاصمة بعد أن قام المنفذون بضرب حارس المبنى وحجزوه في حمام.. لم يقم المعتدون بذلك لغرض السرقة لأنهم لم يسرقوا شيئا حسب شهادة النائب الإصلاحي محمد الحزمي، كما لم يكن القتل هدفا لهم لأنهم وضعوا الحارس في الحمام حماية له كما يبدو، لأن إصاباته لم تنتج عن مادة التفجير بل عن قيام المعتدين بضربه قبل التفجير كما أفاد بلاغ حزب الإصلاح.. والحمد لله على سلامة الحارس، ومن المؤكد أنه قد تعرف على الجناة.

إننا ندين بشدة هذا الاعتداء ومنفذيه، ونضم صوتنا إلى كل الذين طالبوا الجهات الأمنية المختصة بسرعة التحقيق لكشف ملابسات هذا الحادث وضبط منفذيه وتقديمهم للقضاء، وقد كان المؤتمر الشعبي العام في مقدمة الأحزاب التي دانت هذا الاعتداء عشية يوم وقوعه، فمساء الجمعة دانت اللجنة العامة للمؤتمر هذا الحادث، كما دانت كل أعمال الإرهاب والعنف والتطرف من أية جهة كانت وفي أي مكان في الجمهورية. فمنذ عام ٢٠١١ كانت قيادات المؤتمر ومقراته عرضة للاعمال الإرهابية، حيث تعرض للاغتيال ومحاولات الاغتيال مئات من كوادر المؤتمر الشعبي في العاصمة والمحافظات على أيدي إرهابيين ومتطرفين وخصوم سياسيين، ودمروا مقره الرئيسي في الحصبة، وأحرقوا مقراته في أكثر من محافظة وتعرض مقر اللجنة الدائمة المؤقت في العاصمة للهجوم مرتين ونهبت مقرات في مناطق نفوذ الفرقة وحزب الإصلاح ومنها مقر المؤتمر في الدائرة ١٢ في العاصمة وأغلقت بعض المقرات بالإكراه كما في الدائرة (١٥).. وكان الفاعلون يتباهون بذلك أمام الملأ باعتبار جرائمهم ضرباً من ضروب "الثورية"!!

إن ما تعرض له مقر حزب الإصلاح في الدائرة ١١ ينبغي أن يوكل أمره إلى الأجهزة الأمنية المختصة إذا كان الأخوة في الإصلاح يعنيهم بالفعل الوصول إلى الجناة، ونتمنى أن يكون ذلك في أقرب وقت خاصة وأن الذي يقود الأجهزة الأمنية هو وزير الداخلية المحسوب على حزب الإصلاح، وهنا أيضا نخشى أن لا تظهر الحقيقة إذا كان الحادث مدبرا أو ناتجاً عن خلافات داخلية، لتوظيفه بعد ذلك - وبحماس يثير الشكوك- لاستهداف المؤتمر الشعبي والتحريض لاستئناف الاعتداء على قياداته ومقراته.. نقول ذلك ونحن نتابع بيانات وتصريحات صادرة من الإصلاح وبعض قياداته ومكوناته كلها تلميح وغمز ولمز بالمؤتمر وأحيانا بالتصريح. نقرأ ذلك في بيانات منسقة فيما يشبه الحملة الإعلامية المعادية كما في بيانات حزب الإصلاح وكتلته النيابية وفروعه والكتل النيابية للمشترك وفروع المشترك بالعاصمة وعدن وتعز وصعدة وشبوة وحجة والحديدة وإب والجوف والبيضاء والمهرة وأبين والمحويت وذمار ولحج وعمران وريمة وفي وقت واحد. وبعد الحادث بقليل سارع النائب الإصلاحي محمد الحزمي للمجازفة بأن الحادث جاء بعد تصريحات البركاني.. دون أن يكون لها علاقة.. كما أن حزب الإصلاح نسب إلى أحد شهود العيان إفادته أنه عندما سمع الانفجار هرع إلى الموقع فوجد حارس صحيفة "الميثاق" واثنين من جنود النجدة الذين يحرسون الصحيفة يمنعون الناس من الاقتراب من موقع الحادث، ويعللون الانفجار بأنه ماس كهربائي فقط !! وهذا تحريض مكشوف لاستهداف حياة الصحفيين وكل العاملين بمبنى صحيفة الميثاق.. ونحن هنا نحمل حزب الإصلاح مسؤولية ما قد يترتب على هذا التحريض، ونطالب وزير الداخلية لتحمل مسؤولياته بهذا الشأن.. ونقول لهؤلاء المحرضين اتقوا الله، وبطلوا الكذب والتحريض على عباد الله، فقد هرع مندوبو المباحث وأجهزة الأمن إلى المكان لجمع الأدلة وكذلك الدفاع المدني، فهل شهود العيان وعاقل الحارة أو غيرهم من الذين لفت انتباههم الانفجار متهمون ذهبوا إلى هناك من أجل استقبال مندوبي المباحث وأجهزة الأمن؟

Ali.15@hotmail.com

علي عمر الصيعري

يد الغدر تطال الشرفاء

بعد أن أدى صلاة "التراويح" في مسجد"ابن خلدون"الواقع في حافة "البدو" بضاحية المكلا"الديس"ليلة الخميس الماضي الحادي والعشرين من رمضان المعظم الموافق ٩أغسطس الجاري ،استقل سيارته الـ"برادو" البيضاء متجها بها صوب رصيف الضفة الشرقية من خور المكلا ليركنها على مسافة من جسر المشاة الذي يربط المكلا بالشرج ، ومن ثم يبدأ ممارسة رياضة المشي في اتجاه المكلا كعادته في كل ليلة من ليالي رمضان.

لم يدر العميد الركن عمر سالم بارشيد، مدير كلية الأركان والقيادة بالعاصمة صنعاء،أن يد الغدر كانت تتربص به في تلك الليلة المشئومة ،فبدأ رياضته المعتادة ؛وحين عاد إلى سيارته عند الحادية عشرة من تلك الليلة وشغّل محركها ،بعد أن أوصد أبوابها،انفجرت مشتعلة ومحدثة دوياً أرعب المارة. ،وبشجاعة الجندي ودربته ،تمكن العميد بارشيد من الخروج منها والنيران تشتعل فيه ليهرع المارة لإنقاذه إلى المشفى حيث فارق الحياة شهيدا تحف به ملائكة الطهر والنقاء.. تغمده الله بوسيع رحمته وأدخله جنته.

هز هذا الحادث الإجرامي الجبان أبناء المكلا وحضرموت قاطبة لما عرف عن الشهيد من دماثة أخلاق وحسن معشر وعلو منصب ناله بكفاحه وعرقه ، كما عرفته أنا صديقا ودودا وفيا وضابطا شجاعا مخلصا لمسئوليته وذا مواقف عسكرية مشرّفة لوطنه . غير أن مما حز في نفوسنا تجاهل وزارة الدفاع وتقاعسها عن إصدار بيان في الحال يندد بذلك الفعل الإجرامي ، في الوقت الذي اهتمت بحادث تفجير مقر دائرة للإصلاح بصنعاء في نفس اليوم ،الأمر الذي ولّد شكوكا لدى أبناء حضرموت في خبايا هذا الحادث، فانهالت التعليقات في مواقع "النت" منددة بهذا الموقف ، إذ كتب الزميل صلاح العجيلي قائلا: (تابعنا وانتظرنا صدور بيان وزارة الدفاع عند الساعة الثانية من صباح الجمعة ولكن وزارة الدفاع اليمنية بخلت على العميد بارشيد إصدار بيان نعي رغم مروراكثر من ٣ ساعات على وقوع الحادث الإرهابي الذي اقلق ساكني مدينة المكلا وأرعبهم جراء شدة الانفجار ولم يهز شعرة واحدة لا في جسد الوزارة ولا هيئة الأركان العامة ولا قيادة المنطقة العسكرية الشرقية") .

أخيرا لا نملك إلا القول في حق الشهيد البطل : سلام عليك يوم ولدت ، ويوم استشهدت ،ويوم تبعث مع الشهداء والصديقين ، وشُلّت يد الغدر والخيانة .

قال الشاعر :

غاض الوفاء فما تلقاه في عِدَةٍ
وأعوز الصدق في الأخبار والقسمِ

(المتنبي)

من يُسيِّر الحكومة؟!

إقبال علي عبدالله

< بات المواطنون على قناعة بأن البلاد تسير دون حكومة، وهي قناعة لم تأتِ من فراغ أو مماحكات سياسية كما يدعي وزراء المشترك في حكومة اللاوفاق أو ما أصبح المواطنون يطلقون عليها تسمية حكومة «الواق واق» التي يرأسها شكلاً الاستاذ محمد سالم باسندوة، ويرأسها فعلاً وتنفيذاً أحد مشائخ حزب الإصلاح المتشدد، وأصبح كل مواطن في البلاد يعرف من هو هذا الشيخ(!!)..

قراءة بسيطة للواقع وما نشاهده على الأرض يومياً في كل أنحاء البلاد بما فيها مزارع شيوخ الاصلاح «في الحصبة» و«حدَّة» يؤكد أن البلاد دون حكومة، ومعاناة المواطنين في ازدياد يوماً بعد يوم منذ جاءت حكومة «الواق واق»، وفقاً لمبادرة خليجية كان المواطنون يعتقدون أنها ستنهي الأزمة التي طحنوا بها منذ أكثر من عام وستعيد الأمور الى صوابها، والشعب الى أمنه واستقراره كما كان يعيش وينعم بذلك إبان قيادة الزعيم علي عبدالله صالح للوطن.. غير أن الواقع اليوم ومنذ التوقيع على هذه المبادرة يقول- بما لا يدع مجالاً للشك- إن عصابة أو مشائخ الاصلاح التفوا وسرقوا المبادرة التي بادر في وضعها الزعيم علي عبدالله صالح لتجنيب الوطن مأزق الدخول في النفق المظلم الذي -للأسف- تمكنت حكومة «الواق واق» وببراعة إدخالنا فيه وصار المواطنون لا يعرفون الى أين سينتهي بهم نهاية هذا النفق، وليس فقط كيفية الخروج منه.

لا أقول هذا الكلام الذي صار واقعاً يتلمسه الناس ويدركه العالم، لا أقوله تشاؤماً أو من باب النكاية بحكومة الباسندوة الذي لا حول له ولا قوة سوى تنفيذ أوامر مشائخ الاصلاح والوزراء المتنفذين الذين جاءوا لتحقيق رغبات وشهوات هؤلاء المشائخ وليسوا وفق كفاءات وقدرات إدارية سوى قدرات فائقة في نهب الشعب وزيادة معاناته..

إن الواقع لا يدعونا الى التشاؤم بل الى الخوف من مجهول أسوأ ينتظرنا..

ولعلِّي من أبناء عدن إحدى المحافظات الجنوبية التي نعمت وعمرت وكانت عروساً في عهد الزعيم علي عبدالله صالح وحكومات المؤتمر الشعبي العام، أقول: إن معاناة المواطنين صغاراً وكباراً في هذه المحافظة التي منها أعلنت الوحدة المباركة ورفع الزعيم الصالح واخوانه من قادة الشطر الجنوبي الوطنيين- رفعوا علم الوحدة عالياً ليرفرف في سماء كل الوطن والعالم.. معاناة أصبحت لا تطاق في كل مناحي الحياة الخدمية والمعيشية وصار مشائخ الاصلاح وزبانيتهم يعبثون أمامهم.. وكأن هؤلاء المشائخ وزبانيتهم ملكوا عدن ونسوا ما حدث لهم بعد حرب صيف ١٩٩٤م المشؤومة وكيف طردوا من عدن ولفظهم بحرها، والكل يتذكر ما حدث بعد هذه الحرب القذرة، وكيف طرد بل خلص الزعيم الصالح عدن من شرور هؤلاء المشائخ.

المطلوب- الآن- ونقولها بصدق دون خوف إلا من الله إن قيادة المؤتمر الشعبي العام وكوادره في عدن مطالبون بالعمل كرجل واحد للتصدي لهؤلاء المشائخ الذين يحرقون أجسادنا في حر صيف شديد باستمرارهم لقطع الكهرباء ليل نهار.

علاوات الموظفين في ذمة «طفاح المالية»

م/ يحيى القحطاني

يناقش مسلسل «همي همك ٤ »الذي يبث في شهر رمضان على قناة السعيدة للعام الرابع على التوالي، قضية ظلم أحد المشايخ لأبناء قريته في منطقة تهامة، حيث بساطة الناس وخضوعهم لسلطة الشيخ أكثر من أي سلطة أخرى، ويظهر في المسلسل شخصية الشيخ «طفاح» الذي لاتفوته أي شاردة أو واردة في القرية ولا يتم أمر إلا بموافقته، ويقوم بنهب المال العام من خلال استيلائه على أموال بناء مدرسة خصصتها الدولة للقرية وعلى عيادة القرية و الذي حولها إلى عيادة خاصة لابنه الفاشل ،وإستيلائة على أموال المواطنين النقدية والعينية،

كل تلك القضايا والأحداث يتم مشاهدتها في المسلسل الذي تم تصويره في تهامة التي شهد لها التاريخ بكفاح أهلها الذين رفضوا الانصياع للطغيان والظلم وأثبتوا انهم على قدر عال من المسئولية، وليعلم هؤلاء أن كل ما يحدث في تهامة يعّتبر قنبلة موقوتة، وأولها نهب الأراضي والذي تُعطى كهدية للمسئولين وتوزع أراضيها بصورة فيها إهدار لحقوق المواطنة، إضافة إلى الظلم والاستبداد الذي يمارسه بعض المشايخ ضد أبناء تهامة. فأمثال هؤلاء من المعيب علينا كدولة وشعب ومنظمات المجتمع المدني أن نتركهم يسرحوا ويمرحوا وينتهكوا حقوق الغير، فأمثالهم لا يستحق كلمة شيخ ولا حتى الاحترام و علينا تعريتهم حتى ينظروا لأبناء جلدتهم من منظور إنساني بعيد عن التسلط والتبعية، والمشاهد لأوضاع تهامة يجد أن بعض مشايخها لا يولدوا من رعاياهم أحرار بل عبيداً ليصبحوا لقمة سهلة للمتنفذين والبساطين للأراضي، فالبرلماني صخر الوجيه أحد أعضاء البرلمان المنتخبين عن دوائر محافظة الحديدة لدورات عديدة، ويرأس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (يمن باك)،وعضو لجنة التنمية والنفط بالبرلمان وكانت له مواقف قوية في انتقاد الفساد المالي والإداري قبل تولية حقيبة وزير المالية العام الماضي ،وكما قال شاعر اليمن الكبير عبد الله البر دوتي كل الناس طيبون، حتى يصلوا إلى السلطة، والذين كانوا مثاليين خارج السلطة فبمجرد وصولهم إلى السلطة صاروا واقعيين وبرجماتيين وصيادي فرص، هكذا جرت العادة إن المعارض يتطبع بطباع الحاكم بعد الوصول إلى السلطة عادة وقبلها أحيانا ودون أن يشعر،فمنذ تولي(طفاح الوجيه)وزارة المالية قام بتوقيف صرف العلاوات السنوية والتسويات المستحقة لموظفي الدولة من عام ٢٠٠٥م وحتى نهاية ٢٠١١م ونخن اليوم في منتصف عام ٢٠١٢م والتي اعتمدت من ضمن موازنة ٢٠١٢م وصدر فيها قرار من رئيس الجمهورية، وكون الطبع غلب التطبع فقد أصر على عدم صرف تلك العلاوات المستحقة لمئات الآلاف من الموظفين الغلابة على أمرهم تحت مبررات واهية وكاذبة(تفجير أنبوب النفط في مأرب)وكأن الموظفين هم المسئولين عن تلك التفجيرات للأنبوب،بينما قام الوزير(طفاح الوجيه) باعتماد أكثر من ثلاثة عشر مليار للشئون القبائل وبداء بتوزيعها عليهم.

ونتيجة لما يعانيه أغلب الموظفين من الارتفاع المستمر للأسعار والراتب الشهري محلك سر والتسويات موقفة والعلاوات السنوية مجمدة قام موظفي رئاسة الوزراء بتنظيم وقفة احتجاجية ضد (طفاح المالية)مرددين شعارات ضده(ياطفاح أرحل أرحل الراتب بأسبوع يكمل) فما كان منه إلا مغادرة مجلس الوزراء محتجا على الموظفين لأنهم وصفوة باسم طفاح وكان يظن وبعض الظن إثم أن الموظفين لا يعرفون الأخطاء والتجاوزات المالية والإدارية التي وقع فيها الأخ/طفاح الوجيه منذ تولية وزير المالية ، حيث قام بتعيين مدراء تنفيذيين من خارج السجل الوظيفي للوزارة واستغلال سيئ للسلطات في عمليات إقصاء واستهداف سياسي وتحويل الوظيفة العامة إلى ملكية خاصة يوهبها وفق معيار القرابة الأسرية والانتماء السياسي ولوا على حساب الكفاءات الإدارية والفنية ومبدأي الأقدمية والأحقية في شغل تلك المواقع، حيث قام أخيرا بإصدار قرارا إداريا بتعيين نجله أحمد صخر عباس الوجيه بوظيفة مدير في الوحدة التنفيذية لإدارة كبار المكلفين في مصلحة الضرائب، وهي الإدارة المعنية بمتابعة تحصيل الضرائب من كبار التجار والشركات، والتناقضات التي وقع فيها فقد عرف النائب صخر الوجيه بتوجيه انتقادات حادة للحكومات السابقة في قضايا الفساد المالي والإداري والإنفاق الحكومي واستغلال إيرادات النفط والضرائب، فعندما حاولت حكومة المهندس علي مجور رفع الدعم عن المشتقات النفطية عام ٢٠١٠م قال هناك قاعدة خاطئة تقول «حيثما وجد الدعم يوجد فساد وأنا أقول حيثما توجد إدارة فاسدة يوجد فساد» بدليل أن دولا عظمى كاليابان تتصارع هي والولايات المتحدة، لأن الأخيرة تضغط عليها لرفع الدعم عن المزارع الياباني الذي يزرع الأرز، بينما الولايات المتحدة تدعم مزارعي القطن والحبوب» واليوم طفاح الوجيه يطالب برفع الدعم بينما كان أشرس مدافع عنه فما الذي تغير؟ فهل تغير صخر إلى طفاح أم تغير الديزل والبترول؟ كان صخر يقف تحت نفس القبة مدافعا شرسا على بقاء الدعم، واليوم يقول الوزير(طفاح الوجيه)»إن خزينة الدولة لم تستفد من رفع سعر الدبة الديزل إلى مبلغ(٢٠٠٠ريال)كونها بالمقابل خفضت سعر البنزين للدبة الواحدة من ٣٥٠٠ريال إلى مبلغ(٢٥٠٠ريال)»وتعالوا نستمع مرة أخرى إلى تناقضات(صخر الوجيه)المعارض مع الوزير(طفاح الوجيه)حيث قال عام ٢٠٠٨م «البعض يقول إذا رفعنا الدعم سيخفّ التهريب وبالتالي ستتحسن إيرادات الدولة وكأن خزينة الدولة مسيطر عليها من أجهزة الرقابة، والسؤال الآن: هل صارت خزينة الدولة مسيطر عليها حالياً لمجرد أنك صرت وزيراً للمالية؟ ياصخر الوجية لقد قلت ذات يوما عندما كنت عضو برلمان(إن الذي يستطيع أن يسرق الديزل وهو مادة يستطيع أن يسرق البنكنوت من الخزنة) أليس كلما نقلناه سابقا كان من أقوالك المتناقضة من النائب(صخر الوجيه)وبين الوزير(طفاح المالية).